

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



جمهوريّة مصر العربيّة

رَئَاسِيَّةِ الْجُمَهُورِيَّةِ

الجريدة الرسمية

الثمن ٤ جنيهات

السنة	الصادر في ٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٤٢ هـ الموافق (٢١ يناير سنة ٢٠٢١ م)	العدد
الرابعة والستون		٣

محتويات العدد:

رقم الصفحة

قرارات رئيس جمهورية مصر العربية

- قرار رقم ٣٩٨ لسنة ٢٠٢٠ بشأن الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بجمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمي في مصر بشأن إنشاء «مركز الأقصر التنسيقي من أجل تعزيز المرونة والابتكار ونشر المعرفة بصعيد مصر» الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٤ ٣
- قرار رقم ٤٠٤ لسنة ٢٠٢٠ بشأن الموافقة على اتفاق الشراكة الثلاثي الأطراف لتنفيذ برنامج "المساعدة الفنية من أجل تطوير تجارة الجملة بأسواق المواد الغذائية في مصر" بين حكومة جمهورية مصر العربية وشركة سيماريس والوكالة الفرنسية للتنمية الموقع في مدينة القاهرة بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٣٠ ١٣
- قرار رقم ٦ لسنة ٢٠٢١ بتخصيص قطعتين من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة ناحية شرق العوينات - محافظة الوادى الجديد لاستخدامهما فى أنشطة الاستصلاح والاستزراع ٣٩
- قرار رقم ٧ لسنة ٢٠٢١ بتخصيص مساحتين من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة لاستخدامهما فى إقامة محطتى شبكة معلوماتية لنهر النيل ... ٥١
- قرار رقم ٨ لسنة ٢٠٢١ بتخصيص مساحة من الأراضي المخصصة للاستصلاح والاستزراع ناحية محافظة المنيا لاستخدامها فى إنشاء مرسى نهرى ... ٥٤
- قرار رقم ٩ لسنة ٢٠٢١ بتخصيص قطع من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة لاستخدامها فى إقامة محطات محولات كهربائية ٥٦

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٩٨ لسنة ٢٠٢٠

بشأن الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
بجمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمي في مصر بشأن إنشاء «مركز الأقصر
التنسيقي من أجل تعزيز المرونة والإبتكار ونشر المعرفة بصعيد مصر»
والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٤/٥/٢٠٢٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قرر:

(مادة وحيدة)

ووفق على مذكرة التفاهم بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بجمهورية مصر العربية
و برنامج الأغذية العالمي في مصر بشأن إنشاء «مركز الأقصر التنسيقي من أجل تعزيز
المرونة والإبتكار ونشر المعرفة بصعيد مصر» والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٤/٥/٢٠٢٠ ،
وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ ذى القعدة سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ١٦ يوليو سنة ٢٠٢٠ م) .

عبد الفتاح السيسي

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١٥ ربيع الأول سنة ١٤٤٢ هـ
(الموافق أول نوفمبر سنة ٢٠٢٠ م) .

مذكرة تفاهيم

بين كل من

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

بجمهورية مصر العربية

و

برنامج الأغذية العالمي في مصر

بشأن

إنشاء مركز الأقصر التنسيقي من أجل تعزيز المرونة والإبتكار

ونشر المعرفة بصعيد مصر

الطرفان

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، حكومة جمهورية مصر العربية (ويشار إليها فيما بعد باسم "الوزارة") ، وبرنامج الأغذية العالمي - المكتب القطري في جمهورية مصر العربية (ويشار إليه فيما بعد باسم "البرنامج") .

تمهيد

تعتزم حكومة جمهورية مصر العربية البدء في تنفيذ خطة طموحة من أجل إسراع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، كما أنها تلتزم تماماً بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ ، وينص الدستور المصري على أن الأمن الغذائي والتغذوي من الحقوق الدستورية التي يكفلها الدستور لجميع المصريين . وفي هذا السياق ، تسعى الحكومة المصرية جاهدة لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر ، وضعف الأمن الغذائي ، وأوجه ضعف المساواة الاجتماعية في البلاد .

وحيث إن الحكومة المصرية قد أطلقت استراتيجيةها الوطنية للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠) لتكون بمثابة خارطة طريق من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، فقد وضعت مصر على رأس أولوياتها الوطنية الحد من الفوارق الجغرافية القائمة وعدم تهميش أحد . ولهذا فقد تم التركيز بشكل خاص على صعيد مصر ، وذلك بسبب تعرض سكان الصعيد لدرجة عالية من ضعف الأمن الغذائي والتغذوي المرتبط بارتفاع معدلات البطالة والفرص الاقتصادية المحدودة بين سكان الصعيد ،

وحيث إن الحكومة المصرية ملتزمة بالمساهمة في تنمية الدول الأفريقية تحت مظلة تعاون جنوب - جنوب ، فقد أغرتت الحكومة المصرية عن رغبتها في أن تشارك بنقل خبراتها في العمل نحو تحقيق هدف القضاء التام على الجوع مع الدول الأخرى على مستوى قارة أفريقيا والعالم أجمع . تعتمد عملية نقل المعرفة والخبرة على التدخلات الناجحة التي تمت في صعيد مصر والتي تستهدف تعزيز سبل كسب العيش بالريف ، والقدرة على الصمود ، والتكيف مع التغير المناخي في المناطق الريفية من خلال تطبيق تقنيات حديثة إلى جانب تنفيذ برامج مبتكرة لتقديم المساعدات الغذائية ،

وحيث إن برنامج الأغذية العالمي في مصر يتمتع بتاريخ طويل في التعاون مع الحكومة المصرية ومختلف الوزارات ،

وحيث إن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي هي الجهة المختصة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي وصاحبة أنشطة تعاون ذات تاريخ طويل مع البرنامج في العديد من المشروعات الناجحة التي تدعم المجتمعات الأكثر احتياجاً في صعيد مصر ،

وحيث إن الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي (٢٠٢٣-٢٠١٨) في مصر ترتكز على تعزيز القدرة الوطنية على معالجة الأسباب الكامنة وراء التعرض لضعف الأمن الغذائي وسوء التغذية ، وفي الوقت نفسه تستجيب للاحتياجات الإنسانية ، فإن برنامج الأغذية العالمي يلتزم بدعم جهود مصر في تعاون جنوب - جنوب من أجل دفع فرص كسب العيش المرن في المنطقة وربطها بالأولويات الوطنية لمصر في التنمية الزراعية والأمن الغذائي .

وبناً على ذلك ، اتفق الطرفان على ما يلى :

المادة (١١)

نطاق الشراكة

يتافق كلُّ من البرنامج والوزارة على توسيع نطاق التعاون بينهما من خلال عقد شراكة تكون بمثابة منصة للابتكار ، وتبادل ونشر المعرفة ، وتحديد أفضل الممارسات القائمة على القدرات المؤسسية في مصر ، والخبرة الفنية ، والخبرات المحلية ، والالتزام السياسي بدعم المبادرات الأفريقية ، وذلك من خلال الاستفادة من خبرات البرنامج في عمليات تصميم وتشغيل البرامج .

وتهدف هذه الشراكة إلى إبراز قوة تعاون جنوب - جنوب الذي يستجيب للأولويات الوطنية والإقليمية من خلال التدخلات المستدامة المملوكة للبلدان محلياً .

وسعياً لتنسيق وتسهيل هذه الشراكة على المستويين الوطني والإقليمي ، يدعم البرنامج كلاً من الوزارة ومحافظة الأقصر من أجل إنشاء "مركز الأقصر التنسيقي من أجل تعزيز المرونة والابتكار ونشر المعرفة بصعيد مصر" كمبادرة تطلقها كلُّ من الحكومة المصرية وبرنامج الأغذية العالمي تضم العديد من الشركاء والقطاعات في بلدان الجنوب ، لدعم قدرة المجتمعات الأكثر احتياجاً لبناء المرونة وتقديم نماذج ناجحة قابلة للتكرار في مصر والبلدان الأفريقية الأخرى .

المادة (٢)

نطاق التعاون

يعمل مركز الأقصر التنسيقي لتعزيز المرونة والابتكار ونشر المعرفة بصعيد مصر على تنسيق المبادرات القائمة التي تنفذها الحكومة ووكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية الحكوميين وغير الحكوميين العاملين بموافقة من وزارة التضامن الاجتماعي وفقاً للقانون المنظم في هذا الشأن من المعنين بقضايا الأمن الغذائي ، والتغذية الصحية ، وتوفير فرص عمل للشباب ، وتنوع سبل كسب العيش ، والتكيف مع التغير المناخي ، والتعليم ، والتعلم المستمر ، وتعزيز القدرة المؤسسية . يعمل المركز على تعزيز مشاركة المعلومات حول المشروعات من ناحية ، ومن ناحية أخرى يعمل على تعزيز تطوير هذه المشروعات والقدرة على تنفيذها في مصر وفي دول أفريقيا على نطاق أوسع . ويعمل مركز الأقصر على دفع الاستثمار من أجل التنمية المستدامة وتقديم نماذج ناجحة يمكن تكرارها في مصر وغيرها من البلدان الأفريقية ، مع التركيز على الأنشطة التالية :

دعم صغار المزارعين بشأن التنمية الزراعية والتكيف مع التغير المناخي من أجل تخفيف مخاطر ضعف الأمن الغذائي على مستوى المجتمع المحلي .

تشجيع الاقتصاد الأخضر : ويشمل ذلك إدارة الموارد بصورة أفضل من أجل تحقيق إنتاج مستدام بيئياً .

تدعيم سلاسل القيمة : من خلال تحسين عمليات إنتاج المواد الغذائية ، ومعالجتها وتخزينها ، ونقلها ، والمحافظة عليها ، وتسويقها .

زيادة إمكانية الوصول للمعلومات والمعرفة باستخدام أدوات تكنولوجية جديدة .

تصميم أنماط للحماية الاجتماعية ودعم سبل كسب العيش .

تعزيز الإدماج ، وتمكين المرأة وحمايتها : عن طريق الربط بينها وبين المبادرات الجارية الأخرى في مجال بناء المرونة والحماية الاجتماعية والتعليم .

النهوض بأنظمة التحويل داخل المجتمع المحلي من أجل تحسين الطلب على الخدمات الحكومية مثل خدمات التغذية والرعاية الصحية الأولية ، والحماية ، والحماية الاجتماعية ، والشمول المالي وغيرها .

المادة (٣)

التنسيق والإدارة

يكون مركز الأقصر التنسيقي من أجل تعزيز المرونة والابتكار ونشر المعرفة بصعيد مصر مملوکاً بالكامل للحكومة المصرية ، إلى جانب مسئوليات التنسيق والشراكة التي ييسّرها برنامج الأغذية العالمي . وتقود الحكومة المصرية هذا التنسيق بدعم من البرنامج وأصحاب المصلحة الرئيسيين من الشركاء المشار إليهم في المادة (٢) من خلال تشكيل لجنة تنسيقية متخصصة تعمل على تقديم التوجيه الاستراتيجي الكامل للمركز .

اللجنة التنسيقية :

تحمل اللجنة التنسيقية مسئولية تنسيق أنشطة المركز بالكامل وإصدار القرارات الاستراتيجية ، والتوجيهات ، ووضع السياسات . تتولى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ومحافظة الأقصر معاً إدارة المركز الذي سيضم أعضاء من الشركاء الحكوميين مثل وزارة التموين والتجارة الداخلية ، ووزارة التضامن الاجتماعي ، ووزارة التعليم ، ووزارة الموارد المائية والرى ، ووزارة الصحة والسكان ، علاوة على ممثلين من وزارة الخارجية والتعاون الدولى وغيرها من الهيئات الوطنية ، ووكالات الأمم المتحدة مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة اليونيسيف ، والماركز البحثية مثل جامعة جنوب الوادى وجامعة طيبة في الأقصر .

على أن تقوم اللجنة التنسيقية بتسمية لجنة للمراجعة الفنية والمتابعة والتقييم تكون مسؤولة عن وضع مؤشرات ومعايير المتابعة وفقاً لما ورد ببند آليات الرصد والمتابعة والتقييم .

المادة (٤)

تشغيل المركز

بناءً على توقيع مذكرة التفاهم الحالية ، يتفق الطرفان على وضع خطة عمل مشتركة . تشمل هذه الخطة بياناً تفصيلياً للأنشطة ، والنتائج المتوقعة ، والإطار الزمني للمنجزات ، والموازنة ، والترتيبيات المالية الخاصة بكل نشاط ، وكل ذلك بما يتواافق مع السياسات واللوائح التي يطبقها كلا الطرفين .

يتم تشكيل اللجنة التنسيقية وتعيين أطراف محورية (يعينها كل طرف من الطرفين) والتي ستراقب عن كثب التقدم المحرز في تنفيذ التعاون بموجب مذكرة التفاهم الحالية ، وتقديم الدعم اللازم لضمان تحقيق الأهداف المنشودة في الوقت المناسب .

المادة (٥)

الأدوار والمسؤوليات

- ١ - تلتزم وزارة الزراعة بالتنسيق مع محافظة الأقصر من أجل تخصيص مساحة إدارية في أحد مبنييها لتكون مقرًا للمركز في الأقصر .
- ٢ - تلتزم وزارة الزراعة بالتنسيق مع الهيئات الوطنية من أجل إنشاء المركز وتشغيله .
- ٣ - تتولى وزارة الزراعة تشكيل اللجنة التنسيقية .
- ٤ - تلتزم وزارة الزراعة بالعمل المشترك مع الحكومة المصرية لتوفير الموارد الالزمة لتنفيذ أعمال المركز والقيام بواجباته .
- ٥ - يتحمل برنامج الأغذية العالمي مسؤولية إعداد المركز وتجهيزه في حدود التمويل المتوفر . ويشمل ذلك إعادة التأهيل المادى للمساحة الإدارية المخصصة وتقديم الدعم للميزانية التشغيلية المخصصة للمركز أثناء عملية بدء التشغيل .

- ٦ - تلتزم الوزارة بتقديم المساعدة الفنية والمعرفة في مجال الزراعة وال المجالات الأخرى لتنفيذ أنشطة المركز .
- ٧ - يلتزم البرنامج بالتنسيق بين المبادرات الحالية التي تنفذها الحكومة ، ووكالات الأمم المتحدة ، وشركاء التنمية المعنيين بقضايا الأمن الغذائي ، والتغذية الصحية ، وتوفير فرص عمل للشباب ، وتنويع سبل كسب الرزق ، والتكيف مع التغير المناخي ، والتعليم ، والتعلم المستمر ، وتعزيز القدرة المؤسسية .
- ٨ - يلتزم البرنامج بتقديم خبرته ومعرفته فيما يتعلق بالتدخلات الناجحة المنفذة في صعيد مصر بما في ذلك الأقصر والتي تتوافق وتدعم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، والاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية ٢٠٣٠ ، والاستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية .

(المادة ٦)

تداول المعلومات

لا يحق لأى من طرفى المذكرة تداول المعلومات الناتجة عنها مع الغير إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من الطرف الآخر .

(المادة ٧)

الإطار التشريعى وإنهاء مذكرة التفاهم

تنفيذ جميع الأنشطة وإدارتها وفقاً للقوانين واللوائح والإجراءات المعمول بها في مصر وتلك التي تلتزم بها وكالات الأمم المتحدة ، وفيما يخص التحكيم عند الضرورة يتم التحكيم داخل جمهورية مصر العربية بمراكز القاهرة للتحكيم التجارى الدولى .

وتدخل هذه المذكرة حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ استيفاء جمهورية مصر العربية للإجراءات القانونية الداخلية ، وتبقى سارية حتى يوم ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ ، وذلك ما لم يرغب أى من الطرفين في إنهائها قبل الموعد المحدد ، وذلك بموجب إخطار مدته ٣٠ يوماً يقضى بأن الأحكام المنصوص عليها في هذه المذكرة لم تعد سارية أو مطبقة .

وإشهاداً على ذلك ، قام الموقعون أدناه المفوضون حسب الأصول بتوقيع مذكرة التفاهم في أربعة نسخ أصلية ؛ نسختين باللغة العربية ونسختين باللغة الإنجليزية ولكل منها ذات الحجية .

وقع عن برنامج الأغذية العالمي

وقع عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

(التوقيع)

(التوقيع)

منجيستاب هايلى

السيد القصير

الوظيفة : وزير الزراعة واستصلاح الأراضي الوظيفة : الممثل المقيم ومدير مكتب مصر

التاريخ : / ٢٠٢٠

مصر

التاريخ : / ٢٠٢٠



قرار وزير الخارجية

رقم ٧٢ لسنة ٢٠٢٠

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٣٩٨) الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٦ بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بجمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمي في مصر بشأن إنشاء «مركز الأقصر التنسيقى من أجل تعزيز المرونة والإبتكار ونشر المعرفة بصعيد مصر» ، الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٤؛ وعلى موافقة مجلس النواب بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١؛ وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤؛

قرار:

(مادة وحيدة)

تُنشر في الجريدة الرسمية مذكرة التفاهم بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بجمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمي في مصر بشأن إنشاء «مركز الأقصر التنسيقى من أجل تعزيز المرونة والإبتكار ونشر المعرفة بصعيد مصر» ، الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٤ ويعمل بهذه المذكرة اعتباراً من ٢٠٢٠/١١/٤

صدر بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٥

وزير الخارجية

سامح شكري

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٠٤ لسنة ٢٠٢٠

بشأن الموافقة على اتفاق الشراكة الثلاثي الأطراف لتنفيذ برنامج "المساعدة الفنية من أجل تطوير تجارة الجملة بأسواق المواد الغذائية في مصر" بين حكومة جمهورية مصر العربية وشركة سيماريس والوكالة الفرنسية للتنمية والموقع في مدينة القاهرة بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٣٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرر :

(مادة وحيدة)

وُفق على اتفاق الشراكة الثلاثي الأطراف لتنفيذ برنامج "المساعدة الفنية من أجل تطوير تجارة الجملة بأسواق المواد الغذائية في مصر" بين حكومة جمهورية مصر العربية وشركة سيماريس والوكالة الفرنسية للتنمية ، والموقع في مدينة القاهرة بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٣٠ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذى القعدة سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ٢٠ يوليو سنة ٢٠٢٠ م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١٥ ربيع الأول سنة ١٤٤٢ هـ
 (الموافق أول نوفمبر سنة ٢٠٢٠ م) .

اتفاق رقم (CEG 1105 01 A)

اتفاق الشراكة ثلاثة الأطراف

لتنفيذ برنامج المساعدة الفنية

من أجل تطوير تجارة الجملة بأسواق المواد الغذائية في مصر

بين :

حكومة جمهورية مصر العربية ويشملها الدكتور / إبراهيم حسن على عشماوى ، مساعد أول وزير التموين والتجارة الداخلية ورئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية بصفته المفوض لأغراض هذا الاتفاق وفقاً لتفويض التوقيع المنوح من وزارة الخارجية رقم ٧ لسنة ٢٠٢٠
بتاريخ ٢٠٢٠/١٢٢

١ - (المشار إليها فيما يلى باسم الحكومة المصرية "المستفيد" أو جهاز تنمية التجارة الداخلية) .

٢ - شركة سيماريس SEMMARIS - وهى شركة فرنسية مشتركة يحكمها القانون الفرنسي - ومقرها مسجل على العنوان التالي :

1, Rue de la Tou, BP 40316, 94152 Rungis Cedex, France,
وهي مسجلة بسجل التجارة والشركات فى Creteil تحت رقم ٦٦٢٠١٢٤٩١ ،
ويمثلها السيد / بينوا جوستر Mr. Benoît juster ، بصفته المدير التنفيذي والمفوض
رسمياً فى التوقيع على هذا الاتفاق ؛

(ويشار إليها فيما يلى باسم "الشريك الفنى" أو شركة "سيماريس ("SEMMARIS)") :

٣ - "الوكالة الفرنسية للتنمية" - وهى هيئة فرنسية عامة خاضعة للقانون资料 -
ومقرها الرئيس كائن فى ٥ ، شارع رولاند بارث ، ٧٥٥٩٨ باريس سيدكس ١٢ ،
فرنسا ، مسجلة فى سجل التجارة والشركات فى باريس تحت رقم ٥٩٩ ، ٦٦٥ ، ٧٧٥ ،
ويمثلها السيد فابيو جرازي ، بصفته مدير مكتب الوكالة بالقاهرة ، المخول رسمياً للتوقيع
على هذا الاتفاق . (المشار إليه فيما بعد بـ"الوكالة") .

(ويشار إلى المستفيد) "الشريك الفني والوكالة جمِيعاً فيما يلى بكلمة "الأطراف" ولكل منها بكلمة "الطرف" .

حيث إنه :

(أ) قد وافقت وزارة التموين والتجارة الداخلية - وفقاً لما ورد في الخطاب المؤرخ في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٨ ، والذي أرسل إلى سفير فرنسا في مصر - على أن تتولى شركة سيماريس SEMMARIS تنفيذ برنامج لبناء القدرات من أجل رفع كفاءة السوق في إدارة أسواق الجملة وتشغيلها في كافة أنحاء مصر .

(ب) قد وقعت الحكومتان الفرنسية والمصرية في ٢٨ يناير ٢٠١٩ إعلان نوايا مؤيداً للمساعدة الفنية ، حيث تؤكد الحكومة الفرنسية - بمحض هذا الإعلان - عزّمتها على تمويل برنامج للمساعدة الفنية - بتقدیم منحة - يهدف إلى وضع خطة عامة لتطوير أسواق الجملة في جميع أنحاء مصر .

(ج) الوصف التفصيلي للمشروع مذكور في الملحق (وصف المشروع وخطوة العمل) ("المشروع") وهو مشروع يتولى إقامة شراكة بين المستفيد والشركاء الفنيين والوكالة من خلال اتفاق شراكة صندوق شراكه الخبرات الفنية والعملية (FEXTE) ثلاثي الأطراف ("الاتفاق") في مجال التوريد وأسواق الجملة في كافة أنحاء مصر . الهدف الرئيس للمشروع هو تزويد المستفيد بالتوصيات الأساسية المتعلقة بإمدادات الأغذية وجودتها والاستفادة من المنتجات الغذائية والخدمات اللوجستية في إطار الملحق .

في هذا الإطار يفوض المستفيد - في الاطلاع بكافة الإجراءات والتعهدات بموجب هذا الاتفاق - وزارة التموين والتجارة الداخلية بجمهورية مصر العربية وفقاً لصلاحياتها ومسؤولياتها ؛ حيث إن وزارة التموين والتجارة الداخلية هي المستفيد النهائي من المشروع . تفوض وزارة التموين والتجارة الداخلية جهاز تنمية التجارة الداخلية في الإشراف على جميع أنشطة المشروع .

جهاز تنمية التجارة الداخلية إحدى الجهات التابعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية والذى أنشئ بوجب القرار الجمهورى رقم ٣٥٤ لعام ٢٠٠٨ ، وهو الجهة المسئولة عن تنمية الاستثمارات وتحفيزها عند جميع مستويات قطاع التجارة الداخلية فى مصر ورفع كفاءة الأسواق الداخلية .

(د) شركة سيماريس SEMMARIS هى شركة فرنسية مشتركة مسئولة عن تطوير أسواق الجملة وتحسينها وإدارتها وتشغيلها بمنطقة Rumgis بإقليم باريس . والتى تعد السوق الكبرى للمنتجات الطازجة على الصعيد العالمى .

(ه) وافقت الوكالة - بوجب قرار صندوق شراكة الخبرات الفنية والعملية (FEXTE) رقم C20190123 المؤرخ فى ٢٢ مارس ٢٠١٩ - على تقديم منحة وفقاً لأحكام الاتفاق الماثل وشروطه .

وبناءً على ما تقدم . فقد اتفقت الأطراف على ما يلى :

١ - التعريفات والتفسيرات :

تحمل الكلمات والعبارات المكتوبة بخط يد بارز فى هذا الاتفاق (شاملة ما ورد منها فى الحيثيات المذكورة أعلاه وفى الملحق المرفق بالاتفاق الماثل) المعانى المحددة لها فى هذا الاتفاق .

٢ - الغرض من الاتفاق :

الغرض من هذا الاتفاق ومن ملحقه (وصف المشروع وخطة العمل) هو تحديد شروط الشراكة بين الأطراف لتنفيذ عدد من الإجراءات من أجل تطوير أسواق البيع بالجملة فى جميع أنحاء مصر فى نطاق الملحق .

٣ - المساهمة المالية :

١-٣ قيمة المساهمة :

تقدم الوكالة للشريك الفنى مساهمة مالية يبلغ حدتها الأقصى ٧٠٠ ألف يورو (٧٠٠,٠٠ يورو) بدون أى ضرائب ("المساهمة المالية") وفقاً لاتفاق الدعم كما هو محدد بالبند (٢-٣) أدناه وهذا الاتفاق لا يتضمن أى تحويلات للموارد النقدية أو المادية بين المستفيد والطرفين الآخرين .

كما أنه وفقاً لاتفاق الأطراف ، يتعهد المستفيد بأن تقدم وزارة التموين والتجارة الداخلية و/أو جهاز تنمية التجارة الداخلية (ITDA) مساهمة عينية أو مالية أو كليهما لضمان مشاركة موظفيها في أنشطة التدريب والرحلات الدراسية ، ولجمع المعلومات والبيانات ، وفقاً للموضع بالملحق (وصف المشروع وخطة العمل) .

٤-٣ آلية الدفع :

يفوض المستفيد ويوافق أن تدفع الوكالة الأموال مباشرة إلى الشريك الفني لاستكمال جميع أنشطة التعاون الفني ، وفقاً للشروط المنصوص عليها في اتفاق شراكة ثنائية الأطراف مبرم بين الشريك الفني والوكالة (اتفاق الدعم) . يقدم اتفاق الدعم خيار إعادة التمويل للنفقات المؤهلة من أجل السماح ببداية سريعة لأنشطة الشريك الفني .

أى مدفوعات من جانب الوكالة لكل أو جزء من المساهمة المالية تتم وفقاً لاتفاق الدعم . يقدم الشريك الفني للوكالة طلباً محدداً لدفع المساهمة المالية ، وترسل نسخة منه إلى وزارة التموين والتجارة الداخلية وجهاز تنمية التجارة الداخلية . تعلن وزارة التموين والتجارة الداخلية أنه يجوز لجهاز تنمية التجارة الداخلية إبداء رأيه في هذا الطلب خلال مدة خمسة عشر (١٥) يوماً من تاريخ استلامه والذى بدورة تقدمه - عند الاقتضاء - إلى الوكالة .

٤ - تعهادات الأطراف :

٤-٤ تعهادات المستفيد :

يسمح المستفيد لشركة سيماريس SEMMARIS بفحص جميع البيانات والمعلومات المتاحة والقيام بزيارات ميدانية للتحقق من صحة المعلومات التي حصلت عليها . وعلى وجه الخصوص ، فإن على المستفيد أن يتعاون بحسن نية وتقديم المساعدة المناسبة واللازمة لتمكن سيماريس SEMMARIS من استكمال المشروع . وتحقيقاً لهذا الغرض ، فإن المستفيد يوافق على ما يلى :

أن تقدم لشركة سيماريس SEMMARIS جميع المعلومات والوثائق المتاحة والتي تطلبها شركة سيماريس SEMMARIS فيما يتعلق بالمشروع ، شريطة أن تكون الحكومة المصرية مخولة قانوناً بالكشف عن تلك المعلومات أو الوثائق ؛

وأن تتخذ القرارات بشأن تلك الطلبات في الوقت المناسب .

وكذلك يساعد المستفيد شركة سيماريس SEMMARIS في التنسيق مع مختلف الوزارات والهيئات الحكومية والمجموعات والمنظمات بشأن الحصول على أي معلومات ضرورية لاضطلاع الشركة بها كاملاً (وفقاً للبند ٤-٢ أدناه) .

٤-٢ تعهدات الشريك الفني :

تتولى شركة سيماريس SEMMARIS - مراعاة منها للأداء الملزمن ببنود هذا الاتفاق وشروطه وكذا Subsidy Agreement اتفاق الدعم - إجراء تحليل ومراجعة لأسوق الجملة الحالية الموجودة في مصر حسب ما هو محدد في الملحق (وصف المشروع وخطة العمل) . من المفهوم بموجب هذا أن التزامات الشريك الفني بموجب هذه الاتفاقية يتم تنفيذها على أساس التزام الجهد الأفضل باستثناء أي التزام لتحقيق نتائج محددة فيما يتعلق بإكمال ونجاح تطوير أسواق الجملة في جميع أنحاء مصر ، والتي تظل مسؤولية المستفيد . يحق للشريك الفني التعاقد من الباطن على أي جزء من المشروع ، شريطة موافقة المستفيد عليه .

اتفاق الطرفان (المستفيد والشريك الفني) وحددهما بموجب هذا ، أنه إذا لم يحصل الشريك الفني على أي جزء من المساعدة المالية ، فيتحقق له تعليق تقديم الخدمات المتعلقة بالمعالم اللاحقة المشار إليها في الملحق حتى يتم السداد الكامل للمبالغ الخاصة به و/أو إنهاء هذه الاتفاقية وفقاً لأحكام الفقرة (١١) أدناه .

٤-٣ تعهدات الوكالة :

تضطلع الوكالة بما يلى :

ضمان الإمداد بالتمويل من أجل المساعدة الفنية - بما يتتسق مع الملحق (وصف المشروع وخطة العمل) - الذي يبلغ حده الأقصى سبعمائة ألف يورو (٧٠٠,٠٠٠ يورو) على مدار المدة الكاملة للمشروع . المشاركة في لجنة التنسيق للمشروع وفقاً للبند ٥ (لجنة التنسيق) .

٤- المهارات العامة :

يتعهد كل طرف معنى وفقاً للاتفاق الماثل بتشجيع التعاون الفني في حدود مسئoliاته . وعلى وجه الخصوص : من خلال تعبئة الموارد الفنية والمالية والبشرية الازمة لتنفيذ الاتفاق وفقاً للملحق (وصف المشروع وخطة العمل) .

٥ - لجنة التنسيق :

تضطلع لجنة لتسهيل الأعمال بالرقابة على تنفيذ هذا الاتفاق يرأسها رئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية يكون الشريك الفني مسؤولاً عن التنظيم . وستضطلع الشركة بهام السكرتارية للجنة تسهيل الأعمال فضلاً عن التدوين بالسجلات .

تحجّم اللجنة مرة كل شهرين ، وتتكون من :

ممثل عن وزارة التموين والتجارة الداخلية . يعينه الوزير .

ممثل عن جهاز تنمية التجارة الداخلية ، يعينه رئيسه .

ممثل عن إحدى الإدارات أو الوزارات الأخرى ذات الصلة ، تختاره وزارة التموين والتجارة الداخلية .

ممثلين اثنين عن الشريك الفني يعينهما رئيس المكتب التنفيذي .

ممثل عن الوكالة الفرنسية للتنمية .

ممثل عن السفارة الفرنسية بمصر ، تعينه الإدارة الاقتصادية التابعة للسفارة .

وتكون تلك اللجنة مسؤولة عن برمجة الأنشطة ومراقبة التقدم المحقق والإبلاغ بالنتائج والمعالجة الودية لأى خلافات تنشأ هذا . ويُمكن للجنة التنسيق أن تجتمع عن طريق مؤتمر عبر الفيديو .

٦ - الترتيبات التشغيلية - الحصرية :

من أجل تلبية توقعات الأطراف بأكبر قدر ممكن من الفعالية . يجب تنظيم اجتماعات لتحديد برنامج العمل وملحقه (وصف المشروع وخطة العمل) وتحديثهما ، على النحو الذي تتطلبه الأطراف أى تعديل لهذا الاتفاق وللملحق يتم كتابة وينفذ من جانب كافة الأطراف .

علاوة على ذلك ، يبلغ المستفيد بوجب هذه الأطراف الأخرى أنه سيتم تقديم أي تعليقات يتم تقديمها إلى العناصر الموصوفة في الملحق (وصف المشروع وخطة العمل) إلى الشريك الفني عبر جهاز تنمية التجارة الداخلية ITDA .

يقر الأطراف ويوافقون على أنه خلال مدة هذه الاتفاقية على النحو المحدد في المادة (٩) أدناه . يجب عليهم الامتناع . سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، عن الدخول في أي مناقشات أو ترتيبات مع أي طرف آخر فيما يتعلق بهذه المساعدة التقنية .

في هذا الصدد يمثل كل طرف بوجب هذا ويضمن للطرف الآخر أنه لم يشارك أو يشارك حالياً . سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . في أي مناقشات أو ترتيبات متعلقة بهذه المساعدة التقنية .

٧ - السرية - الاتصالات - وملكية المعلومات :

(أ) لا يجوز للمستفيد ولا للشريك الفني الكشف عن محتوى هذا الاتفاق لأى طرف آخر دون موافقة مسبقة من الوكالة باستثناء أى شخص يكون المستفيد أو الشريك الفني متزماً إزاًه بالإفصاح عن ذلك المحتوى بوجب أحد القوانين واجبة التطبيق ، أو بوجب اللوائح أو بوجب حكم قضائي .

(ب) يتعهد المستفيد بأن جهاز تنمية التجارة الداخلية . وزارة التموين والتجارة الداخلية وأى جهة عامة بالمشروع أن تفى بالالتزامات المنصوص عليها في الفقرة (أ) أعلاه .

بغض النظر عن أي اتفاق قائم يلزم بالسرية ، يجوز لأى من الطرفين الإفصاح - بعد اتفاق مشترك - عن أى معلومات أو مستندات تتعلق بالمشروع لمدققى الحسابات أو الخبراء أو وكالات التصنيف أو المستشارين القانونيين أو الهيئات الإشرافية . مقاولين الباطن أو مقاولين الطرف الثالث والالتزام بحظر نشر أى معلومات تتعلق بالمشروع . دون موافقة مسبقة من كل من الأطراف الثلاثة .

(ج) لا تعتبر المعلومات التالية معلومات سرية وفقاً لهذا الاتفاق :

المعلومات التي سبق أن نشرها مالكها الأول قبل وقت إرسالها ؛

المعلومات التي تلقاها الطرف الآخر من الطرف الذي يملکها قبل إبلاغها ؛

المعلومات التي أصبحت معروفة على النطاق العام بعد التصريح بها ، دون أن يكون

ذلك ناجماً عن تقصير من أي طرف ؛

المعلومات المبلغة لطرف آخر قد يفعل بها ما يريد حسب ما هو مذكور بوضوح .

(د) لا يحق لأى طرف أن يستخدم أى وسائل إعلامية ولا أن يستخدم - بأى طريقة

كانت - العلامات التجارية أو الأسماء التجارية أو العلامات المميزة أو أى حقوق

الفكرية يملکها الطرف الآخر دون موافقة كتابية مسبقة من ذلك الطرف الآخر .

وعلى وجه الخصوص ، جميع حقوق الملكية الفكرية ولا سيما الخبرات الفنية أو العلامات

التجارية أو الأسماء التجارية أو الأسرار التجارية أو المنهجيات أو براءات الاختراع أو

الابتكارات أو حقوق التصميم أو حقوق التأليف والنشر أو البيانات أو حقوق قاعدة البيانات

("حقوق الملكية الفكرية") المملوكة أو المكتسبة . أو التي طورتها أو رخصت بها أطراف

أخرى للشريك الفني ، والتي تظل ملکاً للشريك الفني ، بغير أن يحصل المستفيد على أي

حق أو ترخيص أو وضع قانوني يتعلق بحقوق الملكية الفكرية للشريك الفني .

وبناءً على ذلك فإن من المتفق عليه أن المستفيد لن يستخدم أبداً - ويعهد بأن الشركات

التابعة له أو الوكلاء أو المقاولين التابعين له لن يستخدموه أبداً - بأى طريقة كانت . الأسماء

التجارية أو العلامات التجارية المتعلقة بـ "Rungis" أو شركة "سيماريس" SEMMARIS

أو أى أسماء أخرى أو علامات تجارية أو علامات مميزة مملوكة لشركة سيماريـس SEMMARIS

ما لم يتفق الأطراف فيما بعد على خلاف ذلك .

ويقر المستفيد بأن الشريك الفني يحتفظ بجميع حقوق ملكيته الفكرية في أي تقرير

أو أي تقرير مؤقت أو التي تخصل نتائج المهام التي أعدها الشريك الفني أو أعدها أحد

المتعاقدين معه من الباطن أو أعدها أحد مقدمي خدمات طرف ثالث بموجب هذا البروتوكول .

يقر المستفيد بأن المشروع يتم تنفيذه للاستخدام من قبل جمهورية مصر العربية لذلك يتتعين على المستفيد تعويض الشريك الفني وضمان عدم الإضرار بالشركة بسبب أى دعاوى تقام ضده من أى طرف ثالث أو من أى طرف ينشأ عن استخدام أطراف ثالثة ، أو اعتماداً على أى تفسير لتقارير ، تقارير مؤقتة أو نتائج المشروع .

٨ - الإخطارات :

يقدم أى إشعار أو طلب أو أى تواصل آخر بموجب هذا الاتفاق أو فيما يتعلق به كتابة ما لم ينص على خلاف ذلك . ويمكن إرساله بالفاكس أو بالبريد على عنوان الطرف المعنى أو رقمه .

الموضع أدناه :

فيما يتعلق بالمستفيد :

جهاز تنمية التجارة الداخلية .

العنوان : ٤ طريق النصر مع تقاطع مكرم عبيد - القاهرة .

الهاتف : + ٢٢٧١٥٠٢٢

فاكس + ٢٢٢٧١٥٠١٤

عنابة السيد الدكتور / إبراهيم عشماوى - مساعد أول وزير التموين والتجارة الداخلية .
رئيس مجلس إدارة جهاز تنمية التجارة الداخلية .

فيما يتعلق بالشريك الفني .

سيماريس . SEMMARIS

العنوان : ١، Rue de la Tour، BP 40316، Rungis Cedex ٩٤١٥٢، France

الهاتف : + ٣٣ ١٤١ ٨٨ ٩٩

عنابة السيد / الإدارة الدولية .

فيما يتعلق بالوكالة :

مكتب رئيس الوكالة الفرنسية للتنمية .

العنوان : ٥ ، شارع رولاند بارثيس ٧٥٥٩٨ باريس سيدكس ١٢ ، فرنسا .

الهاتف : +33153443131

الفاكس : +33153443131

عنابة السيد / مدير إدارة القطاع الأفريقي .

هذا ، مع تسلیم نسخة إلى :

الوكالة الفرنسية للتنمية - مكتب مصر .

العنوان : ١٠ شارع سريلانكا - الزمالك ، القاهرة ، مصر .

الهاتف : +202 273 517 88

الفاكس : +202 273 517 90

عنابة السيد : مدير مكتب الوكالة الفرنسية للتنمية بمصر .

أو أى عنوان آخر أو رقم فاكس أو قسم أو مسئول يرسل أحد الأطراف إخطاراً مسبقاً

به للطرف الآخر قبل مرور خمسة (٥) أيام عمل على الأقل .

٩ - دخول الاتفاق حيز النفاذ - مدة سريانه .

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ بدءاً من التاريخ الذي يبلغ فيه المستفيد كلاً من :

الوكالة والشريك الفني بأنه قد نفذت المتطلبات القانونية لدخول الاتفاق حيز النفاذ ويظل

الاتفاق سارياً حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١- التعديلات :

لا يجوز إجراء أي تعديل على هذا الاتفاق ما لم يتفق الأطراف على إجرائه اتفاقاً

صريحًا وكتابياً فيما بينهم وفقاً لذات الإجراءات المشار إليها في المادة (٩) .

١١ - الإنهاء المبكر :

يجوز إنهاء هذا الاتفاق في أي وقت ويكون الإنهاء بالإخطار قبل (٩٠) يوماً من

تاريخ الاعتداد بالانتهاء وذلك في حال أن تضمن اتفاق الشراكة المبرم بين الشريك الفني

والوكالة أحکاماً محددة تتعلق بالأموال ذات الأصل غير المشروع .

١٢ - القانون الحاكم والتنفيذ والمقر القانوني :١-١٢ القانون الحاكم :

يحكم القانون الفرنسي هذا الاتفاق .

٢-١٢ القضاء :

يسوى أى نزاع ينشأ بموجب الاتفاق يتم بواسطة محاكم باريس .

٣-١٢ المقر القانوني :

مع عدم الإخلال بأى قانون من القوانين المطبقة . لأغراض خدمة المستندات القضائية وغير القضائية ذات الصلة بأى من التدابير والإجراءات المشار إليها أعلاه يختار المستفيد بشكل نهائى مكتبه القانونى بدءاً من تاريخ هذا الاتفاق فى العنوان المحدد فى المادة (٨) (الإخطارات) كمقره القانونى . وتحتار الوكالة عنوان "المكتب الرئيسي للوكالة" المذكور فى المادة ٨ (الإخطارات) كمقرها القانونى .

حرر هذا النص من أربعة أصول باللغتين العربية والإنجليزية لكل منهما ذات المحبة

ومع ذلك :

يرجح النص الإنجليزى فى حالة وجود خلاف حول تفسيره .

وقع فى القاهرة بتاريخ

المستفيد :

حكومة جمهورية مصر العربية

ويمثلها السيد الدكتور / إبراهيم عشماوى .

مساعد أول وزير التموين والتجارة الداخلية رئيس مجلس إدارة جهاز تنمية

التجارة الداخلية .

الشريك الفنى / **SEMMARIS**

السيد / **بينوا جوستر** Mr. Benoit Juster

المدير التنفيذى

الوكالة

الوكالة الفرنسية للتنمية

الدكتور / **فابيو جرازى** Dr. Fabio Grazi

مدير مكتب الوكالة الفرنسية للتنمية بمصر

شارك فى التوقيع

السيد السفير / **ستيفان روماتيت** Mr. Stéphane Romatet

سفير فرنسا فى مصر



الملحق

وصف المشروع وخطة العمل

مقدمة

إن تحسين الإمداد الغذائي وجودته والاستفادة من المنتجات الغذائية والخدمات اللوجستية يمثل إحدى الأولويات القصوى لدى الحكومة المصرية :

ذلك أن تعداد سكان البلاد يتزايد تزايداً سريعاً ومن ثم يجب إجراء تحسين وتطوير لكفاءة السوق من حيث إنتاج الأغذية ومن حيث عمليات التوزيع من أجل خدمة هذا العدد المتزايد من السكان بتوفير أسعار مناسبة ومعقولة ومستدامة .

ويعد تأمين إتاحة السلع الاستراتيجية من الموضوعات الأساسية لدى السلطات العامة وكذلك يعد حاجة متنامية من أجل مراقبة المخزون وإدارة المخاطر في هذا المجال على نحو أكثر كفاءة .

القاهرة الكبرى منطقة كثيفة ومزدحمة للغاية . ولذلك فإن ثمة حاجة ماسة للاهتمام بإدارة حركة المرور وتحسين حالة شبكات النقل والحد من الآثار البيئية الخارجية ومراعاة الخدمات اللوجستية للأغذية فيما يخص سياسات استخدام الأراضي .

وفضلاً عن ذلك ، فإن قطاع الزراعة والأغذية الزراعية يمثلان جزءاً أساسياً من الاقتصاد القومي ، وكذلك فإنهما يوفران كثيراً من فرص العمل . ولذلك ، فإن تطوير هذين القطاعين يمثل أمراً جوهرياً من المنظور الاقتصادي .

ولا شك في أن هذين القطاعين يواجهان مشاكل جمة ، وينطويان على كثير من أوجه

القصور التي تشمل الآتي :

يبلغ متوسط نسبة الخسائر المتعلقة بالفاكهه والخضروات (٤٠٪) وذلك يعزى إلى تفتت الأرض الزراعية بين صغار المزارعين وسوء حال قطاع النقل والتخزين وهذه الخسائر آثارها المباشرة على الأسعار التي يدفعها المستهلك النهائي .

لا يوجد ما يكفى من المعدات ومن طائق الالتزام بنظامة سلسلة التبريد .

ثمة نقص فى عدد المتخصصين فى الخدمات اللوجistiّية بقطاع النقل .

أسواق الجملة الحالية (العبور و٦ أكتوبر) حالتها فقيرة وصارت مقتصرة على الفواكه والخضراوات والمأكولات البحرية وهذه الأسواق موجهة فقط إلى إتاحة وفرة فى الإنتاج وليس إلى إتاحة جودة متميزة . بينما تنفذ فى موقع أخرى التسهيلات المتعلقة بتجارة الجملة لأصناف أخرى من المنتجات (مثل اللحوم ومنتجات الألبان) فعلى سبيل المثال : توجد منشآت إنتاج اللحوم بالقرب من المجازر وهذا التشتت فى أنشطة البيع بالجملة يمنع الجهات المتخصصة ذات الخبرة من تقديم عروض شاملة وجذابة للمنتجات .

الإطار الإداري والقانونى ذو الصلة فى حاجة إلى إصلاح شامل . ولا ريب فى أن هذا الإطار يجب أن يسمح باستخدام التقنيات الحديثة وأن يحفز على ذلك ، وكذلك يجب أن يسمح بوضع نماذج أعمال تجارية جديدة وزيادة المنافسة بين المشغلين .

جزء من الإنتاج المصرى للفواكه والخضراوات يُصدر إلى الخارج وقد أدى التزام المصدرین المصرىن باحترام القواعد والأعراف الأوروبية إلى تكيفهم معها . فقد حققت هذه الشركات مستوى رفيعاً من الجودة لمنتجاتها ول Kavanaugh عملياتها ويجب أن يستفيد المعروض بالسوق المحلي من هذه الدراسة التى بلغها المصدرون المصريون الرئيسيون .

برنامج المساعدة

بناءً على التشخيص الأولى . سيسمح برنامج المساعدة بإجراء دراسات تسمح بتشكيل توجهات استراتيجية واضحة المعالم للسياسة المصرية في مجال تطوير تجارة الجملة الخاصة بالمنتجات الطازجة .

ويكون هذا البرنامج من عدة وحدات فنية هي :

الوحدة الأولى - تحليل البيانات المتعلقة بالمسارات الحالية للأغذية والتوزيع الزراعي :
يُجرى تحليل لفروع مختلفة : الفواكه والخضراوات واللحوم ومنتجات الألبان
والمأكولات البحرية .

وتستند هذه التحليلات إلى الإحصاءات الحالية وترتکز على البحوث التي أجريت مع الجهات الفاعلة في القطاعات التالية : المنتجين وتجار التجزئة بالجملة والمتخصصين في النقل والمتخصصين في الخدمات اللوجستية ومخازن سلسلة المتاجر الكبرى وخدمات الطعام الفندقية (HoReCa) إلخ .

وتتيح هذه التحليلات فهماً أكثر شمولاً للظروف الحالية لإنتاج الأغذية الطازجة وتوزيعها وكذلك تحديد الاحتياجات المتعلقة بالخدمات الجديدة وتحديد أي مشاكل أو اختلالات .

والجدير بالذكر ، أنه يجرى تحديد أي عنصر يؤدي إلى تباطؤ وتنيرة التطوير لأسواق الجملة ، مما سيتيح هيكلة أكثر كفاءة لفروع المذكورة أعلاه .

وتجرى هذه التحليلات بالشراكة مع الوزارات والهيئات المعنية . مثل جهاز تنمية التجارة الداخلية . وجمعية مصدرى الخضراوات والفواكه . وجمعية صناعات اللحوم .

الوحدة الثانية - تحديد موقع لإقامة أسواق الجملة :

الهدف الرئيس للوزارة هو امتلاك شبكة من أسواق البيع بالجملة تشمل البلاد بأكملها ونظرًا للتنوع الكبير للأقاليم المختلفة من حيث الحجم وأنماط الإنتاج والاستهلاك الزراعيين .
فإن هذه الشبكة تتكون من أسواق ذات أهداف متنوعة .

و قبل إجراء تحليل أشمل ، فإن الواقع التالى ذكرها تبدو - مبدئياً - ذات أسبقية :
سوقان تخدمان القاهرة الكبرى والعاصمة الجديدة : إحداهما فى الشرق والآخر
فى الغرب .

سوق واحدة لتجميع الإنتاج فى منطقة الدلتا .

سوق واحدة فى الإسكندرية .

سوق واحدة أو اثنتان فى منطقة صعيد مصر .

وبطبيعة الحال . تخضع هذه التوجهات الأولية لمزيد من الدراسة . وربما لإدخال
تعديلات عليها .

وفيما يخص الأسواق المحددة على أنها أساسية . ستكون هناك حاجة للتحديد الدقيق
لموقعها المبتغاة ويعتمد اختيار الموقع على قليل من المحددات الأساسية هي :

يمكن الوصول إليها فى إطار البنية التحتية القائمة لقطاع النقل .

قربها من مناطق الإنتاج أو الاستهلاك .

توافر الأرض .

موقعها بالنسبة للأسوق (أو بالنسبة للمنصات اللوجستية القائمة) .

تلبيتها لاحتياجات المتخصصين .

وضمن هذا الإطار ، سوف تجرى دراسات حول التأثير البيئي وكذلك بشأن العوامل
الخارجية المؤثرة على أسواق الجملة وهذه التحليلات سوف تجرى بالشراكة مع وزارات
أو إدارات أخرى معنية .

الوحدة الثالثة - الخدمات اللوجستية ومنظومة سلسلة التبريد :

لا يمكن اختزال سوق الجملة إلى مجرد مساحة من الأرض تستأجر للسماح بتخزين
المنتجات الغذائية وبيعها من المهم لسوق البيع بالجملة - فضلاً عن تلبيتها متطلبات تلك
الملكية - أن تلتزم بالتعامل مع تلك المساحة بوصفها موقعًا لتقديم منظومة موسعة من
الخدمات التي تشكل بيئة خصبة تسمح بتنشيط القطاع الاقتصادي .

وفيما يتعلّق بتلك الخدمات . فإنّ الخدمات اللوجيستيّة تعدّ اليوم من الضرورات غير أُنه من الواضح أنّ المعرض اللوجيسيّ للسوق الداخليّة - خاصة فيما يتعلّق بمنظومة سلسلة التبريد محدود للغاية . ويمكن تحسين نوعيّته .

وسيكون من الأمور البديهيّة تحليل السياق المصري القائم حالياً - والذى يمكن أن يكون متنوّعاً للغاية - على النحو التالي :

يستلزم الطلب على سوق التصدير من الوكلاء إقامة عمليات لوجيستيّة عالية المستوى . لا تمتلك السوق الداخليّة حالياً - لأسباب تبدو مرتبطة بالمتطلبات الاقتصاديّة والتنظيميّة - القدرة على تشغيل تلك العمليات ولا الدراءة اللازمة لتطبيقها .

ولذلك فإنّ وجود مختصّين محترفين داخل مصر يتمتعون بهذه الدراءة المعرفية يعدّ عنصراً إيجابياً للغاية .

وسيكون من المهم تحديد الإجراءات والحوافز التي ستسمح بتطوير الخدمات اللوجيستيّة المخصّصة للسوق الداخليّة .

وسوف توضع هذه التحليلات موضع التنفيذ عبر التواصل مع الإدارات المعنية وكذلك من خلال مسح يتولى إجراؤه (٢٠) أو أكثر من المختصّين في الخدمات اللوجيستيّة وعملاء هذه الخدمات .

الوحدة الرابعة - الإطار التنظيمي والتشريعي والحكومي :

في إطار هذه الوحدة - سيتم تحليل موضوعين رئيسين :
تنظيم أسواق الجملة .

تقوم أسواق الجملة بهام ذات صلة بالمنفعة العامة : الأمان الغذائي والسلامة ، والمشاركة في تنمية القطاعات الاقتصاديّة والإدارة الفعالة لتدفق الخدمات اللوجيستيّة في المراكز الحضريّة الرئيسة ، وتطوير الأراضي ... إلخ .

ولذلك ، يجب وضع اللوائح المناسبة لضمان قدرة أسواق الجملة على أداء مهام تلك الخدمة العامة ، وهذا يستلزم إنشاء محيط أمني واسع النطاق ، يتم من خلاله الإشراف على إقامة منصات تنافسية .

الإطار الإداري وال التعاقدى لإدارة السوق .

أجرت البحوث الأولية التحليل التالي لأساليب إدارة أسواق العبور و٦ أكتوبر .
الجهة التي تدير تلك الأسواق إدارة مباشرة تهتم بتكلفة الوصول إلى الموقع ، وبالحافظ على المساحات المجمعة وحدودها الخارجية ، وضمان تطبيق لوائح السوق .
الإيرادات التي تحصلها إدارة السوق تُسحب - فى المقام الأول - من الضرائب ورسوم تقديم الخدمات .

المساحات التي يشغلها تجار البيع بالجملة تُباع بالكامل لهم كممتلكات .
ومن الواضح أن لهذا النموذج التعاقدى والاقتصادى عيوبًا متعددة :

تتولى الهيئات العامة إدارة السوق حصريًا وهذا لا يسهل مشاركة الشركات الخاصة .
الحصيلة المالية المتاحة لإدارة السوق غير كافية لتغطية تكاليف صيانة السوق وتحديث بنيتها الأساسية . خاصة فيما يتعلق بمنظومة سلسلة التبريد .
يمتلك تجار البيع بالجملة مساحاتهم الخاصة ، الأمر الذى يجعل إنشاء مشروعات جماعية تتطلب تعاونًا أكبر من مالكيها وتصير أكثر تعقيداً .

ليس لدى تلك الأسواق وسائل كافية للاستثمار فى البحث والتطوير والتسويق والابتكار وبالتالي لوا ءمة إمداداتها المستمرة مع الظروف الحالية التى تحدث فى هذا المجال : تطوير فنيات جديدة . مبيعات عبر الإنترنٌت ... إلخ .

وفى إطار هذه الوحدة ، سيحدد إطار اقتصادى وتنظيمى وتعاقدى فيما يتعلق بإدارة أسواق البيع بالجملة ويجب أن يسمح هذا الإطار بزيادة التقبل للتحولات وللتغيرات الحالية .
وكذلك بجذب مجموعة متنوعة من الشركاء .

وفضلاً عن ذلك فسوف تقدم مقتراحات باتخاذ تدابير موجهة لضمان التكامل والاتساق بين مختلف أسواق الجملة بمصر ، وفي هذا الصدد ، يمكن اقتراح مخططات مبدئية مختلفة (كإنشاء شركة قابضة ، أو تكوين اتحاد ... إلخ) وهذا الجانب هو أحد المقومات الخامسة لضمان نجاح هذا المشروع القومي .

الوحدة الخامسة - الشراكات مع القطاع الخاص :

يعتمد وضع سياسات فعالة لتجارة الجملة على تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص .

ويجب أن يكون للقطاع العام دور محوري يتناول جوانب مختلفة تتمثل في :

تعريف الخط السياسي الواسع .

الإطار التنظيمي .

تخطيط استخدام الأراضي .

اللوائح المتعلقة باحترام المنافسة .

سلامة الأغذية (اللوائح الصحية) .

الأمن .

الاستثمار في البنية التحتية العامة .

إدارة التدفقات .

إلخ .

ومن ناحية أخرى ، فإن مشاركة الشركات الخاصة (سواء أكانت مصرية أم أجنبية)

ضرورية ويمكن أن تسهم في جوانب مختلفة تتمثل في :

إنشاء الأسواق ؛

تطوير عمليات محددة فيما يتعلق بنظامية سلسلة التبريد ؛

مراقبة جودة المنتجات :

الحلول اللوجيستية المساعدة التي تلبي احتياجات الشركة :

التشغيل والصيانة الفنية :

التسويق :

التعامل التجارى مع مساحات الأرضى :

... إلخ .

وسوف يتشارك فى الاستثمارات القطاعان العام والخاص .

وسوف تشارك شركة سيماريس SEMMARIS فى هذه المشروعات من خلال فوذج عقد الترخيص الخاصة بها ويتضمن عقد الترخيص مجموعة متكاملة من الخدمات (الممساعدة الفنية وأثاث الأدوات الرقمية واستخدام علامة Rungis التجارية ... إلخ) خلال مدة تتراوح ما بين ١٥ عاماً إلى ٢٠ عاماً تشمل مراحل التصميم والبناء والتشغيل لمشروعات سوق الجملة .

لذا ، سيكون من الضروري تحديد الإطار الذى يمكن من خلاله تطوير تلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص ، داخل أسواق الجملة بمصر .

وسيعتمد هذا ، بطبيعة الحال ، على تحليلات السياقين التنظيمى والتشريعى القائمين . وبالتزامن مع ذلك . ستحدد الشركات المصرية التى يمكنها أن تشارك فى إنشاء أسواق الجملة وتلبية متطلباتها . ويمكن أن تنشأ هذه الشركات للعمل فى مجموعة من المجالات : البناء والغذاء والطاقة والخدمات اللوجستية وسلسل المتاجر الكبرى (السوبر ماركت) ... إلخ .

الوحدة السادسة - التواصل والبعثات الدراسية :

يتضمن إعداد برنامج الشراكة مكوناً للتواصل وتبادل المعلومات .

وسوف يطبق هذا المكون من خلال رحلتين دراسيتين إلى فرنسا خلال المدة التي سيتم

فيها تنظيم الإجراءات التالية :

زيارة سوق Rungis والأسواق الأخرى في فرنسا داخل "اتحاد سوق الجملة الفرنسي"

: Marché de Gros de France

عرض تقديمي ينطليع به خبراء في شركة سيماريس SEMMARIS (أو شركائهما) ويتناول الجوانب المختلفة لتطوير سوق الجملة وتشغيلها : التصميم الفنى ، والصيانة ، وإدارة منظومة سلسلة التبريد ، والتسويق ، والاقتصاد والعلاقات التعاقدية مع تجار البيع بالجملة والأمن ... إلخ .

اجتماعات مع الوكلاء العاملين داخل المنظومة البيئية لتجارة الجملة : تجارة الجملة والمتخصصين في الخدمات اللوجستية والسلطات العامة والمستورين ... إلخ .
وي يكن أن تستوعب كل بعثة دراسية حوالي ٥ أشخاص ، على مدار ٥ أيام .

وسوف تقسم تكاليف النقل والسكن على النحو التالي :

سيتحمل الجانب المصرى تكاليف تذاكر الطائرة .

تكاليف الإقامة داخل فرنسا (فندق ٤ نجوم ، المطاعم والنقل المحلى) ستتحملها موازنة الاتفاق .

الوحدات النمطية العملية :**سوف يعتمد وضع البرنامج على العناصر التالية :****التخطيط الإرشادي**

تخطيط	الشهر رقم ١	الشهر رقم ٢	الشهر رقم ٣	الشهر رقم ٤	الشهر رقم ٥	الشهر رقم ٦
الوحدة ١ : تحليل البيانات المتعلقة بالمسارات الحالية للأغذية والتوزيع الزراعي						
الوحدة ٢ : تحديد موقع إقامة أسواق الجملة						
الوحدة ٣ : الخدمات اللوجستية ومنظومة سلسلة التبريد						
الوحدة ٤ : الإطار التنظيمي والتشريعى والحاكمى						
الوحدة ٥ : الشراكات مع القطاع الخاص						
التجمیع						
الوحدة ٦ : التواصل والبعثات الدراسية						
لجنة تسيير الأعمال						

التقارير المطلوب تسليمها :

ستتولى شركة سيماريس SEMMARIS إعداد التقارير التالية :

التقرير الأولي :

التقرير الأول : خاص بالوحدتين ١ و ٣ : يسلم بعد ٣ شهور .

التقرير الثاني : يخص الوحدة ٢ : يسلم بعد ٤ شهور .

التقرير الثالث : يخص الوحدتين ٤ و ٥ : يسلم بعد ٥ ، ٥ شهور .

ملخص تنفيذى وتقرير نهائى : يسلمان بعد ٦ شهور .

محاضر اجتماعات لجنة تسيير الأعمال : يسلم كل محضر منها فى موعد لا يتجاوز أسبوعين تاليين لتاريخ الاجتماع المعنى .

تقارير الرحلات الدراسية : يسلم كل منها فى موعد لا يتجاوز أسبوعين تاليين لتاريخ انتهاء الرحلة الدراسية ذات الصلة .

البيانات والمعلومات :

وستكون البيانات التالية مطلوبة من الجانب المصرى فى بداية المساعدة الفنية :

قائمة بأسواق الجملة الحالية وبالمعلومات ذات الصلة (الخرائط والتخطيطات ، والبيانات المالية والفنية التى تصف النشاط الحالى واللوائح وعد المستأجرين ومواعيد العمل ونظام التسعير والإيرادات الرئيسية لشغل السوق العامة ...) .

قائمة بالمجازر الرئيسية الموجودة وبالمعلومات ذات الصلة (الخرائط والبيانات المالية والفنية التى تصف النشاط الحالى واللوائح ومواعيد العمل ...) .

إحصائية حول الإنتاج الزراعى المصرى مصنفة حسب المنتجات وحسب المناطق ...

إحصائية عن أنشطة استيراد الأغذية الطازجة وتصديرها .

الوثائق الإدارية والقانونية المتعلقة بما يلى :

القوانين التى تحدد إطار أنشطة تجارة الجملة .

العقود الحالية المحررة مع تجار الجملة فى العبور .

اللوائح المنظمة للشراكة بين القطاعين العام والخاص .

اللوائح المنظمة لنقل منتجات الأغذية الطازجة وتخزينها .

... إلخ .

قوائم بالأشخاص والمنظمات المزمع استقبالهم :

الإدارات ؛

سلالس المتجه الكبرى (السوبر ماركت) ؛

مطورو الأراضى ؛

المتخصصون فى تقديم الخدمات اللوجيستية ؛

المتاجرون ؛

... إلخ .

وقد تدعوا الحاجة إلى تقديم معلومات وبيانات أخرى أثناء تنفيذ خدمات

المساعدة الفنية .



قرار وزير الخارجية

رقم ٧٣ لسنة ٢٠٢٠

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٤٠٤) الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٠ ،
 بشأن الموافقة على اتفاق الشراكة الثلاثي الأطراف لتنفيذ برنامج "المساعدة الفنية من أجل
 تطوير تجارة الجملة بأسواق المواد الغذائية في مصر" بين حكومة جمهورية مصر العربية
 وشركة سيماريس والوكالة الفرنسية للتنمية ، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٣٠ ؛
 وعلى موافقة مجلس النواب بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١ ؛
 وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق الشراكة الثلاثي الأطراف لتنفيذ برنامج "المساعدة
 الفنية من أجل تطوير تجارة الجملة بأسواق المواد الغذائية في مصر" بين حكومة
 جمهورية مصر العربية وشركة سيماريس والوكالة الفرنسية للتنمية ، الموقع في القاهرة
 بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٣٠

ويُعمل بهذا الاتفاق اعتباراً من ٢٠٢٠/١٢/١٠

صدر بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٥

وزير الخارجية

سامح شكري

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦ لسنة ٢٠٢١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ :

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة :

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية :

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة :

وعلى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء جهاز مشروعات الخدمة الوطنية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحديد المناطق الاستراتيجية

ذات الأهمية العسكرية من الأراضي الصحراوية والقواعد الخاصة بها :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠١ بإنشاء المركز الوطني لخطيط

استخدامات أراضي الدولة :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٦ لسنة ٢٠٠١ باعتبار الأراضي المملوكة للدولة

اللازمة لإنشاء تجمع عمراني جديد بشرق العوبينات من مناطق إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤١ لسنة ٢٠١٤ بشأن إعادة تخصيص بعض

المساحات لصالح الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية لاستخدامها في أنشطة

الاستصلاح والاستزراع :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن خريطة تنمية أراضي

جمهورية مصر العربية :

وبناءً على ما عرضه المركز الوطني لخطيط استخدامات أراضي الدولة :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرار:**(المادة الأولى)**

تخصص قطعتا الأرض المبينتان فيما بعد من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة
ناحية شرق العوينات - محافظة الوادى الجديد لصالح جهاز مشروعات الخدمة الوطنية
لاستخدامهما فى أنشطة الاستصلاح والاستزراع :

مساحة ٣٦,٩٨٠.٨٦٤ فدان تقريرًا تعادل ٤١٢٠.٤٤٧٣٩٣,٨٨٥ متر مربع
وفقاً لللوحة وجدول الإحداثيات المرفقين ويرمز لها بالحرف (أ).
مساحة ٣٧,٤٤٢٣٥٤ فدان تقريرًا تعادل ١٨٥٨٢٥٦٨٤١,٩٥ متر مربع
وفقاً لللوحة وجدول الإحداثيات المرفقين ويرمز لها بالحرف (ب).

(المادة الثانية)

تحتفظ القوات المسلحة بأى مساحات مملوكة لها داخل حدود قطعى الأرض المذكورتين
بالمادة الأولى من هذا القرار .

(المادة الثالثة)

تودع حواضن بالأبعاد والمساحات التفصيلية للأراضي المنصوص عليها بالمادة الأولى
من هذا القرار بأموريات ومكاتب الشهر العقاري المختصة .

(المادة الرابعة)

يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٦ لسنة ٢٠٠١ المشار إليه .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٤٤٢ هـ
(الموافق ٧ يناير سنة ٢٠٢١ م) .

عبد الفتاح السيسى

(أ)

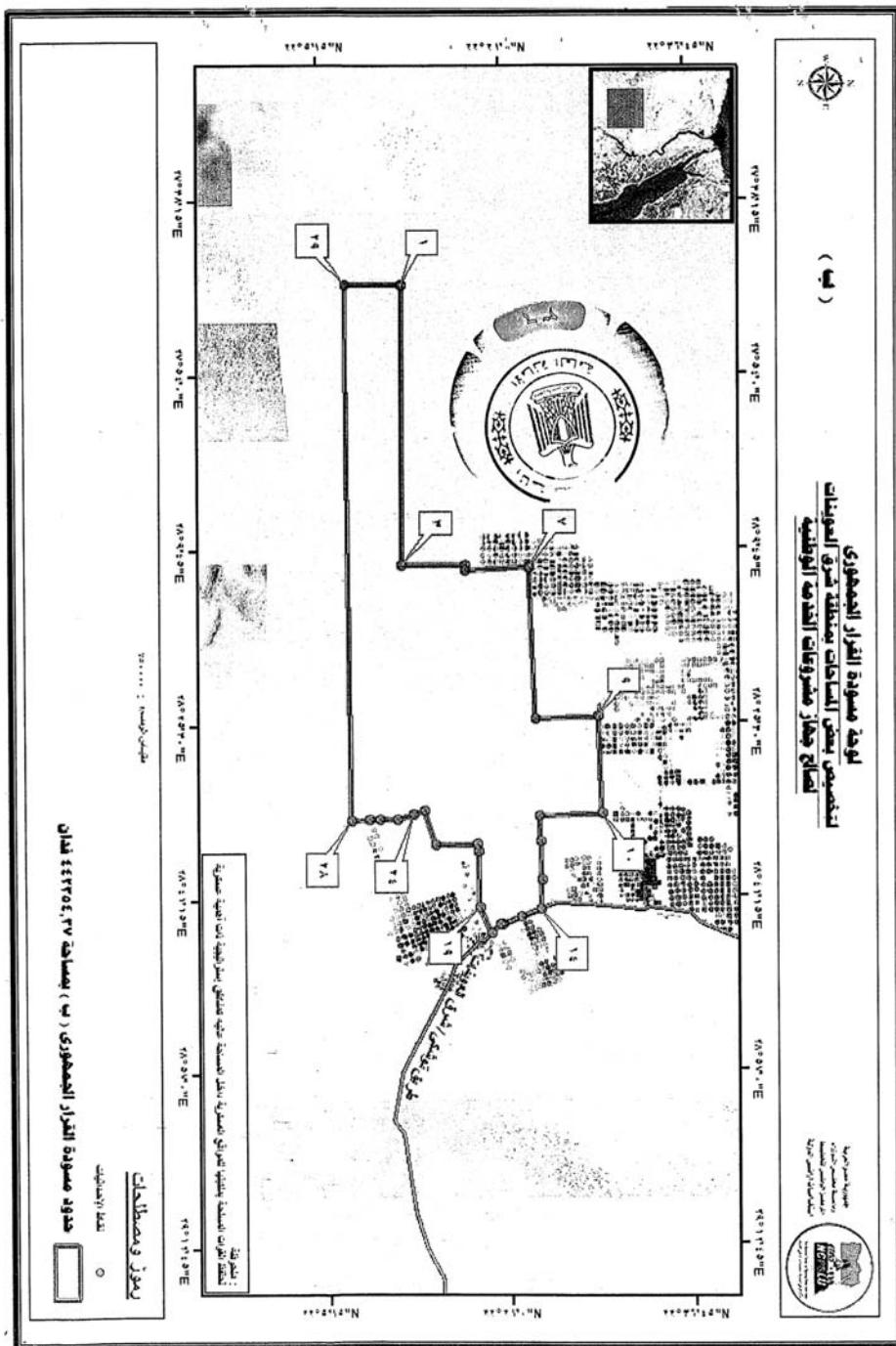
إحداثيات مسدة القرار الجمـورى لتصـصـص بعض المساحات بمنطقة شرق العوينات

صالح جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بنظام WGS84



X	Y	X	Y	X	Y
٢٨٥٤٩٠٧٩,٨٩٤" N	٢٨٥٥٥١٤,٥٣٤" E	٦٢٢	٢٢٥٥٠١٢,٨٤٤" N	٢٨٥٥٥١٣,٤٣٣" E	٦١
٢٨٥٤٩٠٧٠,١٣" N	٢٨٥٥٥١٤,٦٣" E	٦٢٣	٢٢٥٥٠١٣,٥٣" N	٢٨٥٥٥١٣,٦٧٦" E	٦٢
٢٨٥٤٩٠٣١,٢٢٣" N	٢٨٥٥٥١٤,٦٥٧" E	٦٢٤	٢٢٥٥٠١٥,٨٣٢" N	٢٨٥٥٥١٣,٥١٩" E	٦٣
٢٨٥٤٩٠٣٧,١٧٣" N	٢٨٥٥٥١٤,٧١٥" E	٦٢٥	٢٢٥٥٠١٨,٠١" N	٢٨٥٥٥١٣,٥٥٣" E	٦٤
٢٨٥٤٩٠٢١,٢٣" N	٢٨٥٥٥١٤,٧٨٥" E	٦٢٦	٢٢٥٥٠١٩,٢١٦" N	٢٨٥٥٥١٣,٦٦٣" E	٦٥
٢٨٥٤٩٠١٢,٧٨٥" N	٢٨٥٥٥١٤,٩٢١" E	٦٢٧	٢٢٥٥٠١٩,٢٧٧" N	٢٨٥٥٥١٣,٦٥٣" E	٦٦
٢٨٥٤٩٠١٢,٧٩٣" N	٢٨٥٥٥١٤,٩٤١" E	٦٢٨	٢٢٥٥٠٢٩,٨١١" N	٢٨٥٥٥١٣,٦٧٧" E	٦٧
٢٨٥٤٩٠٨,٥٥٩" N	٢٨٥٥٥١٤,٩٤٧" E	٦٢٩	٢٢٥٥٠٢٣,٧١٤" N	٢٨٥٥٥١٣,٧١٤" E	٦٨
٢٨٥٤٩٠٧,٧٥٠" N	٢٨٥٥٥١٥,٦٥" E	٦٣٠	٢٢٥٥٠٢٣,٩١٩" N	٢٨٥٥٥١٣,٧٦١" E	٦٩
٢٨٥٤٨٠٥٠,٠٥٣" N	٢٨٥٥٥١٥,١٧٥" E	٦٣١	٢٢٥٥٠٢١,٠٣٥" N	٢٨٥٥٥١٣,٨٠٣" E	٦١٠
٢٨٥٤٨٠٥١,٧٨٧" N	٢٨٥٥٥١٥,٢٢٧" E	٦٣٢	٢٢٥٥٠٢١,٢٨١" N	٢٨٥٥٥١٣,٨٨٥" E	٦١١
٢٨٥٤٨٠١٨,٦٥٣" N	٢٨٥٥٥١٥,٢٧٧" E	٦٣٣	٢٢٥٥٠٢٢,٨٩٣" N	٢٨٥٥٥١٣,٩٤٤" E	٦١٢
٢٨٥٤٨٠١٤,٩٤٥" N	٢٨٥٥٥١٥,٣٢٠" E	٦٣٤	٢٢٥٥٠٢٣,٨٦٣" N	٢٨٥٥٥١٣,٩٤٤" E	٦١٣
٢٨٥٤٨٠١٤,٩٤٧" N	٢٨٥٥٥١٥,٣٩٥" E	٦٣٥	٢٢٥٥٠٢٤,١٨,٨١" N	٢٨٥٥٥١٣,٩٧٧" E	٦١٤
٢٨٥٤٨٠١٤,٩٤٦" N	٢٨٥٥٥١٥,٤٥١" E	٦٣٦	٢٢٥٥٠٢٤,١٥,٥٠٧" N	٢٨٥٥٥١٤,٠٧٤" E	٦١٥
٢٨٥٤٨٠١٤,١٥٣" N	٢٨٥٥٥١٥,٥١٧" E	٦٣٧	٢٢٥٥٠٢٤,١٢,٥١٤" N	٢٨٥٥٥١٤,٠٧٧" E	٦١٦
٢٨٥٤٨٠١٤,١٥٩" N	٢٨٥٥٥١٥,٥٧٢" E	٦٣٨	٢٢٥٥٠٢٤,٥٥٤" N	٢٨٥٥٥١٤,١١٦" E	٦١٧
٢٨٥٤٨٠١٤,١٦٥" N	٢٨٥٥٥١٤,٦٦٥" E	٦٣٩	٢٢٥٥٠٢٤,٥٨,٥٢٨" N	٢٨٥٥٥١٤,١٦٦" E	٦١٨
٢٨٥٤٨٠١٤,١٦٦" N	٢٨٥٥٥١٤,٦٧٥" E	٦٤٠	٢٢٥٥٠٢٤,٥٩,٦١١" N	٢٨٥٥٥١٤,٢٣٢" E	٦١٩
٢٨٥٤٨٠١٤,١٦٧" N	٢٨٥٥٥١٤,٧٠٥" E	٦٤١	٢٢٥٥٠٢٤,٥٩,٥٧٧" N	٢٨٥٥٥١٤,٢٣٤" E	٦٢٠
٢٨٥٤٨٠١٤,١٦٨" N	٢٨٥٥٥١٤,٧٢٧" E	٦٤٢	٢٢٥٥٠٢٤,٦٩٤" N	٢٨٥٥٥١٤,٢٣٤" E	٦٢١
٢٨٥٤٨٠١٤,١٦٩" N	٢٨٥٥٥١٤,٧٣٢,٨٨٥" E	٦٤٣	٢٢٥٥٠٢٤,٦٩٤" N	٢٨٥٥٥١٤,٢٣٤" E	٦٢١

تم حساب المساحات بنظام ZONE ٣ UTM



(ب)

١٣

إحداثيات مسورة القراء الجموري لتخصيص بعض المساحات بمنطقة شرق العينات		المساحة
الرقم	النقطة	تم حساب المساحات بنظام UTM ZONE٣٥
١	٢٧٥ ٤٥١ ٤٨,٤١٦"E	٢٢٥ ١٢٠ ٣٤,٣٥٩"N
٢	٢٧٥ ٤٥١ ٤٨,٤٢٩"E	٢٢٥ ١٢٠ ٣٦,٦٩٧"N
٣	٢٨٥ ١١١ ١٠,٥٢٩"E	٢٢٥ ١٢٠ ٢٨,٦١٠"N
٤	٢٨٥ ١١١ ٩,١٣٠"E	٢٢٥ ١٧٠ ٥٧,٨٩٧"N
٥	٢٨٥ ١١١ ٣٥,٧٨١"E	٢٢٥ ١٧٠ ٥٨,٠٦٨"N
٦	٢٨٥ ١١١ ٢٢,٩٩٢"E	٢٢٥ ٢٣٠ ٢٣,٨٧٢"N
٧	٢٨٥ ١١١ ٢٣,٧٩٨"E	٢٢٥ ٢٣٠ ٢٦,٥٩١"N
٨	٢٨٥ ٢٥١ ٨,٩٣٥"E	٢٢٥ ٢٣٠ ٥٠,٦٠٢"N
٩	٢٨٥ ٢٤١ ٥٨,٢٦٤"E	٢٢٥ ٢٩١ ١٤,٧٨٤"N
١٠	٢٨٥ ٣٣١ ٤١,٦٠٠"E	٢٢٥ ٢٩١ ٢٩,٤٦١"N
١١	٢٨٥ ٣٣١ ٥١,٩٣٥"E	٢٢٥ ٢٤١ ٥,٢١٤"N
١٢	٢٨٥ ٣٦١ ١١,٤٢٣"E	٢٢٥ ٢٤١ ٩,٠٠٦"N
١٣	٢٨٥ ٣٩١ ٤٠,٦٦٨"E	٢٢٥ ٢٤١ ١٤,٦٩٥"N
١٤	٢٨٥ ٤٢١ ١٩,١٣٧"E	٢٢٥ ٢٤١ ٦,١٩٥"N
١٥	٢٨٥ ٤٣١ ٠,٦١٥"E	٢٢٥ ٢٢٠ ٢٥,٨٠١"N
١٦	٢٨٥ ٤٣١ ٤٠,٠٥٧"E	٢٢٥ ٢٠٠ ٤٨,٣٠٨"N
١٧	٢٨٥ ٤٣١ ٤٤,٥٩٧"E	٢٢٥ ٢٠٠ ٣٦,٨٣٢"N
١٨	٢٨٥ ٤٤١ ٣٢,٥٤"E	٢٢٥ ١٩٠ ٤٨,٧٣٩"N
١٩	٢٨٥ ٤٢١ ١٠,١٤٦"E	٢٢٥ ١٨٠ ٥٤,١١٩"N
٢٠	٢٨٥ ٣٧١ ٢,٩٩٢"E	٢٢٥ ١٨٠ ٤٥,٨٨٤"N
٢١	٢٨٥ ٣٦١ ٢١,٦١٦"E	٢٢٥ ١٨٠ ٤٤,٧٦٢"N
٢٢	٢٨٥ ٣٦١ ٢٨,٦٨٥"E	٢٢٥ ١٥٠ ٩,٤٧٢"N
٢٣	٢٨٥ ٣٣١ ١٩,٠١٠"E	٢٢٥ ١٤٠ ١٣,١٩٩"N
٢٤	٢٨٥ ٣٣١ ٣٧,٨٧٧"E	٢٢٥ ١٣٠ ١٥,٦٨٣"N
٢٥	٢٨٥ ٣٤١ ٦,٠٤٦"E	٢٢٥ ١١٠ ٤٩,٨٠٧"N
٢٦	٢٨٥ ٣٤١ ٧,٠٥٧"E	٢٢٥ ١٠٠ ٢١,٩٤٧"N
٢٧	٢٨٥ ٣٤١ ٧,٦٦٥"E	٢٢٥ ٩٠ ٢٩,١٢٣"N
٢٨	٢٨٥ ٣٤١ ٨,٧٢٤"E	٢٢٥ ٧٠ ٥٧,٠٩٠"N
٢٩	٢٧٥ ٤٥١ ٤٨,٦٧٢"E	٢٢٥ ٧٠ ٤٣,٩٥٢"N
١٨٥٨٢٥٦٨٤١,٩٥ م		المساحة
٤٤٢٣٥٤,٣٧ قدان تقريباً		تم حساب المساحات بنظام UTM ZONE٣٥



قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧ لسنة ٢٠٢١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ :

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية :

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة :

وعلى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحديد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠١ بإنشاء المركز الوطني لخطيط استخدامات أراضي الدولة :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن خريطة تنمية أراضي جمهورية مصر العربية :

وبناءً على ما عرضه المركز الوطني لخطيط استخدامات أراضي الدولة :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرار:

(المادة الأولى)

تخصيص المساحاتان المبينتان فيما بعد ، من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة ،

لصالح الهيئة العامة للنقل النهرى ، لاستخدامهما فى إقامة محطة شبكة معلوماتية لنهر النيل :

١ - مساحة ٧١ . . فدان تقريرًا ، تعادل ٢٢٣٢م^٢ ، ناحية نجع مير - القوصية -
محافظة أسيوط ، وفقاً لللوحة والإحداثيات المرفقة ، ويرمز لها بالحرف (أ) .

٢ - مساحة ٧٣ . . فدان تقريرًا ، تعادل ٧١٤٩م^٢ ، ناحية سلوى قبلى -
كوم امبو - محافظة أسوان ، وفقاً لللوحة والإحداثيات المرفقة ، ويرمز لها بالحرف (ب) .

(المادة الثانية)

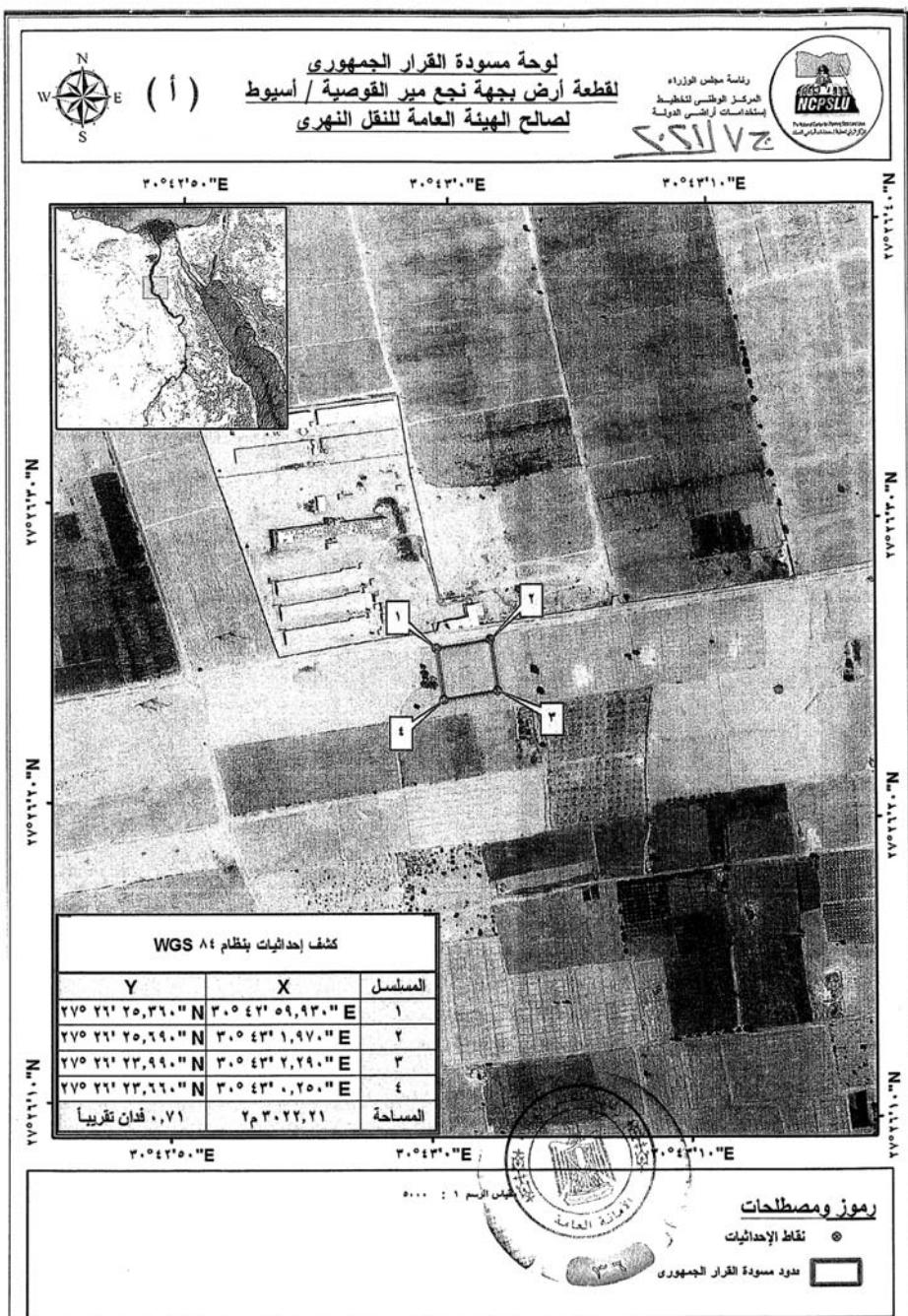
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

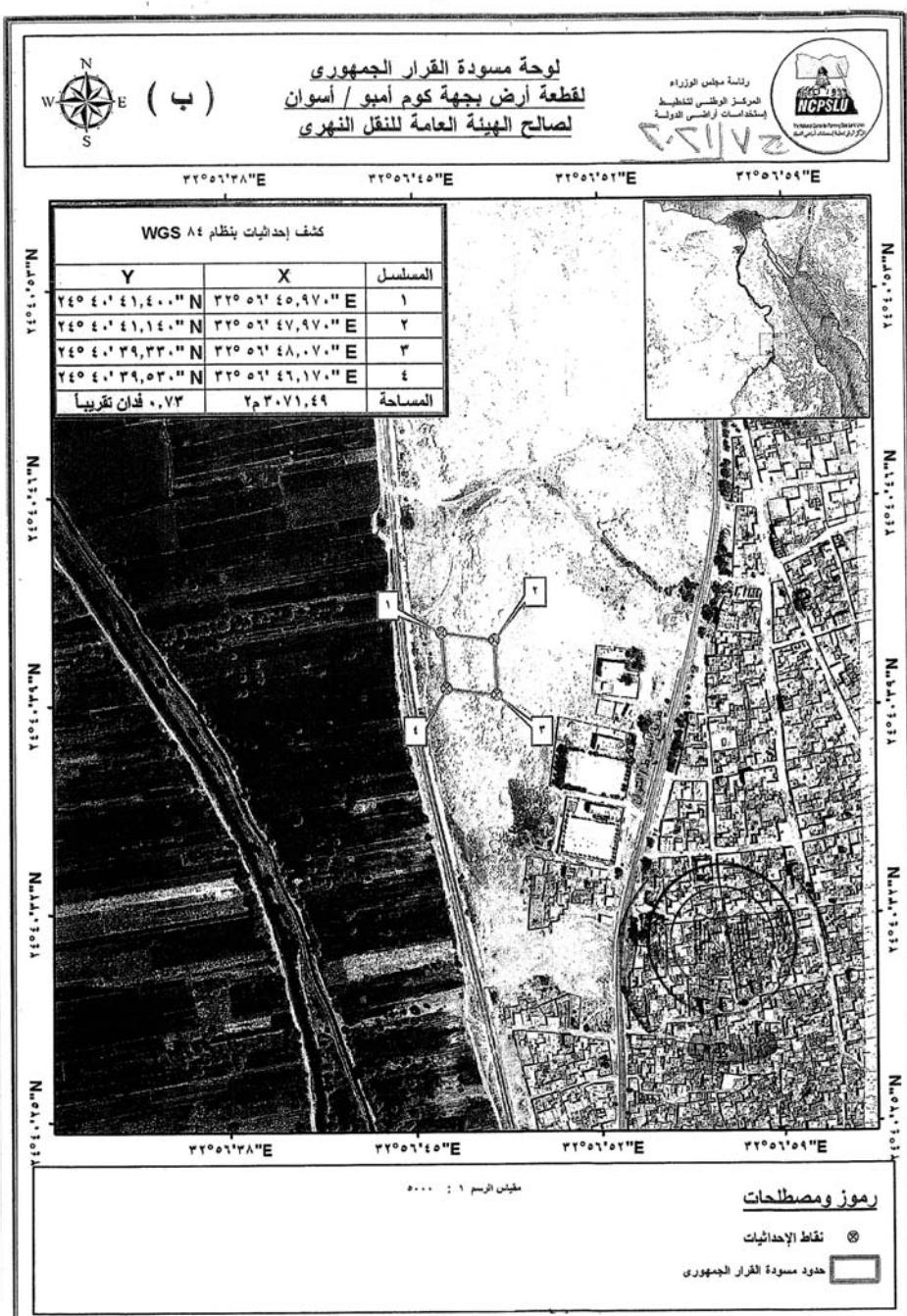
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٤٤٢ هـ

(الموافق ٧ يناير سنة ٢٠٢١ م) .

عبد الفتاح السيسي

٤





قرار رئيس جمهورية مصر العربية

٢٠٢١ لسنة ٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ :

وعلى قانون الرى والصرف الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ :

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية :

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة :

وعلى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحديد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية من الأراضى الصحراوية والقواعد الخاصة بها :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠١ بإنشاء المركز الوطنى لتخفيط استخدامات أراضى الدولة :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن خريطة تنمية أراضى جمهورية مصر العربية :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٨٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية نهر النيل وشواطئه :

وبناءً على ما عرضه المركز الوطنى لتخفيط استخدامات أراضى الدولة :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرار :

(المادة الأولى)

تخصص مساحة ١٥٢ فدان تعادل ٢١٥٢١ متر مربع ناحية محافظة المنيا وفقاً لللوحة وجدول الإحداثيات المرفقين لصالح القوات المسلحة لاستخدامها فى إنشاء مرسى نهرى وذلك نقلأً من الأراضى المخصصة للاستصلاح والاستزراع .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٤٤٢ هـ

(الموافق ٧ يناير سنة ٢٠٢١ م) .

عبد الفتاح السيسي

٤



**لوحة توضح قطعة أرض بجهة المطاهرة شرق محافظة المنيا
لصالح القوات المسلحة**



٣٠٥٠٤٠"E

٣٠٥٠٥٠"E

٣٠٥١٠"E

N ٢٧٥٥٩٤"E

N ٢٥٥٦٠"E

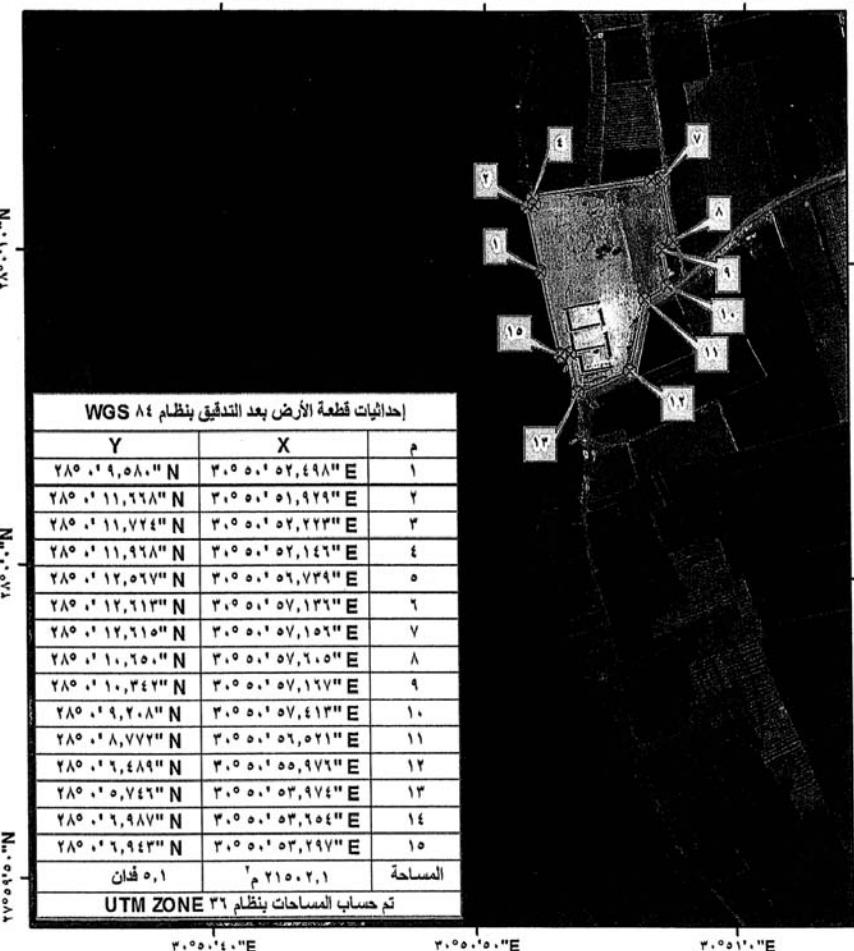
N ٢٧٥٦٠"E

N ٢٥٥٦١"E

[إحداثيات قطعة الأرض بعد التدقيق بنظام WGS ٨٤]

Y	X	م
٢٨٥٠٠٩,٥٨"E	٣٠٥٠٠٥٢,٤٩٨"E	١
٢٨٥٠٠١١,٦٦٨"E	٣٠٥٠٠٥١,٩٢٩"E	٢
٢٨٥٠٠١١,٧٧٤"E	٣٠٥٠٠٥٢,٢٢٣"E	٣
٢٨٥٠٠١١,٩٦٨"E	٣٠٥٠٠٥٢,١٤٣"E	٤
٢٨٥٠٠١٢,٥٧٧"E	٣٠٥٠٠٥٦,٧٣٤"E	٥
٢٨٥٠٠١٢,٦١٣"E	٣٠٥٠٠٥٧,١٣٢"E	٦
٢٨٥٠٠١٢,٦٥٥"E	٣٠٥٠٠٥٧,١٥٦"E	٧
٢٨٥٠٠١٠,١٥٠"N	٣٠٥٠٠٥٧,٦٠٥"E	٨
٢٨٥٠٠١٠,٣٤٢"N	٣٠٥٠٠٥٧,١٢٧"E	٩
٢٨٥٠٠٩,٢٨٨"N	٣٠٥٠٠٥٧,٤١٣"E	١٠
٢٨٥٠٠٨,٧٧٧"N	٣٠٥٠٠٥٦,٥٢١"E	١١
٢٨٥٠٠٦,٤٨٩"N	٣٠٥٠٠٥٥,٩٧٦"E	١٢
٢٨٥٠٠٥,٧٤٦"N	٣٠٥٠٠٥٣,٩٧٤"E	١٣
٢٨٥٠٠٦,٩٨٧"N	٣٠٥٠٠٥٣,٦٥٤"E	١٤
٢٨٥٠٠٦,٩٤٣"N	٣٠٥٠٠٥٣,٢٩٧"E	١٥
المساحة	٥,١ فدان	٢١٥٠٢,١ م

تم حساب المساحات بنظام UTM ZONE ٣٦



مقياس الرسم ١ : ٥٠٠٠

رموز ومصطلحاتنقط الإحداثيات
حدود مسودة القرار الجمهوري بمساحة ٥,١ فدان

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩ لسنة ٢٠٢١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩؛

وعلى القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ في شأن الغاز الطبيعي؛

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية؛

وعلى قانون الري والصرف الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤؛

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك

الدولة الخاصة؛

وعلى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ بشأن التنمية المتكاملة في شبه جزيرة سيناء؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحديد المناطق الاستراتيجية

ذات الأهمية العسكرية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠١ بإنشاء المركز الوطني لخطيط

استخدامات أراضي الدولة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن خريطة تنمية أراضى

جمهورية مصر العربية؛

وعلى ما عرضه المركز الوطني لخطيط استخدامات أراضي الدولة؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قرار:

(المادة الأولى)

تخصص قطع الأرضي المبينة فيما بعد من المساحات المملوكة للدولة ملكية خاصة لصالح وزارة الكهرباء والطاقة المتعددة لاستخدامها في إقامة محطات محولات كهربائية :

مساحة ٣٠ .١٠ فدان تقربياً تعادل ٢٤٣٢٧٨م^٢ ناحية إمبابة - محافظة الجيزة وفقاً لللوحة والإحداثيات المرفقة ويرمز لها بالحرف (أ) وذلك نفلاً من الأراضي المخصصة للاستصلاح والاستزراع .

مساحة ١٥ .٢٩ فدان تقربياً تعادل ٦٤٢٤٨م^٢ ناحية مرسي علم - محافظة البحر الأحمر وفقاً لللوحة والإحداثيات المرفقة ويرمز لها بالحرف (ب) .

مساحة ٤ .٢٩ فدان تقربياً تعادل ١٢١٩٩٥م^٢ ناحية برنيس - محافظة البحر الأحمر وفقاً لللوحة والإحداثيات المرفقة ويرمز لها بالحرف (ج) وذلك نفلاً من الأراضي المخصصة للأنشطة السياحية .

(المادة الثانية)

تخصص قطعتا الأرض المبينتان فيما بعد من المساحات المملوكة للدولة ملكية خاصة ناحية محافظة جنوب سينا لصالح وزارة الكهرباء والطاقة المتعددة لاستخدامها في إقامة محطة كهرباء السكاكين ضمن مشروع الربط الكهربائي المصري السعودي ، وذلك نفلاً من الأراضي المخصصة للأنشطة السياحية :

مساحة ٠ .٨ فدان تقربياً تعادل ٣٣٧.٣م^٢ ، وفقاً لللوحة والإحداثيات المرفقة ويرمز لها بالحرف (د) .

مسافة (١) كيلو متر وفقاً لللوحة والإحداثيات المرفقة ويرمز لها بالحرف (ه) .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٤٤٢ هـ

(الموافق ٧ يناير سنة ٢٠٢١ م) .

عبد الفتاح السيسى

